الفصل الثاني

دور الجمعيات الأهلية (الخيرية)
في تنمية المجتمع

تعد التنمية أحد أهم الأهداف القومية التي تبنتها كافة البلدان النامية منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين، فبعد أن حصلت الكثير من هذه البلدان على استقلالها السياسي، أصبح عليها أن تنهض بقواها وتحقق نوعًا من التقدم، أسوة بالدول التي سبقتها في هذا المجال، من ثم شكلت التنمية الرهان الصعب الذي حاولت جميع هذه البلدان تحقيقه خلال هذه الفترة.

وإذا كانت العملية التنموية تنهض في الأساس بالمجهودات والبرامج والمخططات التي تقوم بها الدولة، فإن ذلك لا يمثل في الحقيقة سوى أحد وجهي العملة في عملية تنمية المجتمع، أما الوجه الآخر، وهو وجه مهم لا يقل في أهميته عن الوجه الأول، فهو الدور الذي تقوم به المنظمات والجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع، وهي المنظمات التي اصطلح على تسميتها بمؤسسات المجتمع المدني، وهي كافة

obeikandl.com

المؤسسات التي تعتمد على النشاط الأهلي والعمل التطوعي سواء في استقلالها عن الحكومة بشكل تام، أو خضوعها لإشراف ورقابة بعض أجهزة الدولة.

وتأتي أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به تلك المؤسسات في مجال تنمية المجتمع بالنظر إلى العديد من الأبعاد، أولها طبيعة الخدمات والأنشطة التي يمكن أن تقوم بها تلك المؤسسات وهي في الغالب أنشطة مكملة ومتممة لما تقدمه مؤسسات الدولة الرسمية في مجال خدمة المجتمع، فالعيادات الصحية الأهلية ومؤسسات رعاية الفئات الخاصة أو مؤسسات الأسر البديلة وغيرها من المؤسسات الأهلية، إنما هي في الأساس تقوم بعمل مكمل لعدد من الأجهزة الرسمية التي تنشئها الدولة، ولكن بالنظر إلى السمات والظروف العامة التي تميز الأوضاع الاقتصادية بليبيا - كبلد نامي- تجعل من الاعتماد على الدولة في الوفاء بالالتزامات الأساسية للمواطنين عملية تخرج عن نطاق التنفيذ الفعلي، من هنا تأتي الأهمية الكبيرة لعمل المؤسسات والجمعيات الأهلية كدور متمم ومكمل للأدوار المختلفة التي تقوم بها الدولة.

والسؤال هنا ما علاقة ما تقوم به المؤسسات الخيرية من أنشطة بقضية تنمية المجتمع؟، لقد ساد في فترة من فترات تطور مفهوم التنمية، التأكيد على البعد الاقتصادي فقط في المفهوم، حيث كان ينظر إلى التنمية باعتبارها عملية ارتفاع نصيب الفرد من الناتج القومي للبلد، ولكن بمرور الوقت اكتشف القصور الشديد في التركيز على البعد الاقتصادي فقط، حيث وجد أنه إلى جانب البعد الاقتصادي في المفهوم - وهو بُعد محوري ومهم - هناك جوانب وأبعاد أخرى، تتراوح ما بين الأبعاد الاجتماعية والسياسية والثقافية، من هنا بدأ مفهوم التنمية يدخل في تكوينه تلك الأبعاد التي تم تجاهلها في السابق.

وأصبحت التنمية لا تعني فقط الارتفاع بنصيب الفرد من الناتج القومي، ولكن إلى جانب ذلك أخذ المفهوم في الحسبان أمورًا أخرى مثل صحة هذا المواطن وتعليمه ومشاركته السياسية...الخ من عناصر تشكل الحياة الحقيقة للإنسان في المجتمع عامة.

في ضوء ذلك وفي ضوء الإشارة إلى التكامل ما بين مؤسسات الدولة ومؤسسات العمل الأهلي، يمكن أن نفهم العلاقة القوية ما بين النشاط الذي تؤديه مؤسسات العمل الأهلي وتنظيماته وما بين تنمية المجتمع، فالأنشطة التي تقدمها تلك المؤسسات، تعد هي الأحرى ركيزة أساسية لتنمية المجتمع، وتتضح أساسيتها ومحوريتها في ضوء حاجة الدولة بالفعل إلى المعاونة التي تقدمها تلك المؤسسات وهي معاونة متممة للنشاط والجهود الرسمية التي تقدمها الدولة.

من هنا يمكن القول أن تنمية المجتمع، تشبه نقطة المركز بالنسبة للدائرة، تحيط بها من كل الجوانب أما الجهود الحكومية أو الجهود التي تبذل من قبل مؤسسات ومنظمات العمل الأهلي.

وتأتي هذه الدراسة لتحاول توضيح الدور الذي يمكن أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية في المجتمع العربي الليبي.

كيف يمكن للمنظمات والجمعيات الأهلية - والتي تشكل أحد مكونات ما يسمى بمؤسسات المجتمع المدني - أن تقوم بدور فاعل في تنمية المجتمع في ليبيا؟، يشكل هذا التساؤل في عموميته الموضوع الذي تدور حوله مشكلة الدراسة الراهنة.

إن مفهوم تنمية المجتمع قد طرأ عليه الكثير من التغيرات كما سلف الإشارة، وجوهر التغير ينبع في أنه لم يعد ينظر إلى العملية التنمية على أنها فقط الارتفاع بنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، بل أصبح المفهوم يتضمن إلى جانب البعد الاقتصادي العديد من المكونات الأخرى بعضها سياسي والبعض الآخر ثقافي واجتماعي وصحي... الخ، باختصار أصبحت العملية التنمية عملية شاملة الهدف منها الارتقاء بحياة الإنسان في المجتمع، بكافة جوانبها، ولم يعد المكون الاقتصادي سواء أحد المكونات لا يزيد في أهميته عن باقي المكونات الأخرى التي تكون العملية التنموية.

وقد صاحب التغير في جوهر المفهوم تحولاً آخر، مؤداه أن العملية التنموية لم تعد مرهونة فقط بالنشاط الرسمي الحكومي، أو بمعنى آخر لم تعد التنمية عملية مقصورة على الممارسات الرسمية والأدوار الرسمية التي تقوم بها المؤسسات والمنظمات والهيئات الحكومية، بل أصبحت التنمية تتضمن وتتطلب في الوقت نفسه مشاركة القطاع غير الرسمي من مؤسسات المجتمع، أو كما يعرف في أدبيات العلم مساهمة مؤسسات المجتمع المدني.

وتشمل مؤسسات المجتمع المدني الكثير من المؤسسات بعضا ذات طابع ثقفي مثل مؤسسات التثقيف الجماهيري والبعض الآخر ذات طابع اجتماعي مثل الجمعيات الخيرية.

ولعل الأهمية التي تمثلها المشاركة الأهلية في العملية التنمية تتضح بالنظر إلى السمات والخصائص التي تميز ظروف الدول النامية، خاصة فيما يتعلق بمحدودية موارد الدولة أو النظام القائم، وضخامة حجم المشكلات والتحديات التي تواجه جهود الدولة في سعيها نحو تحقيق التنمية.

من هنا نستطيع أن نطرح مشكلة الدراسة على النحو التالي: ما دور المنظمات والجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع؟ وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من أنها تقوم على استقراء أوضاع الجمعيات الأهلية كمدخل أساسي وضروري لتحقيق التنمية في المجتمع العربي الليبي بوجه عام.

إن هذه الدراسة ستمكننا من وضع أي وضع أيدينا على الدور الحقيقي الذي يمكن أن تقوم به الجمعيات الأهلية – ومن ثم مؤسسات المجتمع المدني – في تنمية المجتمع، وتقديم المعلومات والبيانات للمسئولين وواضعي الخطط والسياسيات، من أجل تبصيرهم بما يمكن أن تقدمه تلك المؤسسات لعملية التنمية في المجتمع الليبي.

مفهوم المؤسسات الأهلية:

تتعدد التعريفات والمسميات التي تطلق على الجمعيات الأهلية، من هذه المسميات المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الهادفة للربح ومنظمات الصالح العام والمنظمات الاجتماعية والجمعيات غير الحكومية والمنظمات التطوعية، وغيرها من مسميات كثيرة، تختلف في الشكل لكنها كلها تقريبًا تشير إلى معنى واحد أو شيء واحد وهو بناء غير رسمي يعتمد بشكل أساسي على العمل والجهد التطوعي من قبل أفراد المجتمع.

ويرجع السبب الأساسي في تعدد المسميات التي تطلق على هذا البناء أو هذا التكوين المؤسسي غير الرسمي إلى أن كل تعريف أو كل مسمى يركز على جانب محدد من الجوانب العديدة التي تميز هذا التكوين أو البناء المؤسسي، فمسمى المنظمات غير لحكومية أو الجمعيات غير الحكومية يشير إلى أن هذا البناء المؤسسي لا يخضع لسيطرة أو إشراف الدولة المباشر، في حين أن مسمى المنظمات غير الهادفة للربح تشير إلى فلسفة هذه المؤسسات وهو العمل على خدمة أبناء المجتمع بدون الاعتبار إلى المكاسب المادية التي يمكن أن تتحقق من وراء الخدمات التي تقدمها، في حين أن مسمى المنظمات التطوعية يشير إلى جانب مهم من جوانب تأسيس وعمل تلك المؤسسات وهي اعتمادها بالشكل الأساسي على العمل التطوعي والمشاركة الجماهيرية التطوعية بغض النظر عن العائد المادي الذي يمكن أن يترتب على تلك المشاركة. وعلى الرغم من تعدد التعريفات التي قدمت لمفهوم الجمعية الأهلية أو المؤسسة الأهلية، إلا أن هناك قطاعًا كبيرًا من السمات المشتركة بين كل تلك التعريفات على تباينها، ووفقا للمعايير الدولية تُعرف «مروه صدقي» الجمعيات الأهلية بأنها جماعة ذات تنظيم مستمر تتألف من شخصيات طبيعة أو اعتبارية لغرض غير الحصول على ربح مادي ولا تعتمد هيكليًا على

الحكومة وهناك مشاركة تطوعية في أدارتها[1].

وقد كانت مصر من الدول السباقة في تحديدها لمفهوم المؤسسات الأهلية، فقد ميز القانون الصادر سنة في سنة 1964، المؤسسة الخاصة عن مؤسسات الدولة من خلال تعريف المؤسسة الاجتماعية بأنها كل مؤسسة تنشأ بمال يجمع كله أو بعضه من الجمهور لفترة معينة أو غير معينة سواء كانت هذه المؤسسة تقوم بأداء خدمة إنسانية دينية أو علمية أو فنية أو صناعية أو زراعية أو رياضية أو لأي غرض آخر من أغراض البر أو النفع العام ويشترط في جميع الأحوال ألا يقصد إلى ربح مادي للأعضاء وألا تكون أعراض الجمعية الخيرية أو المؤسسة الاجتماعية ووسائلها في تحقيق هذه الأغراض مخالفة للنظام العام أو الآداب العامة.

أما الجمعية فقد عرفها القانون نفسه في المادة الأولى منه على النحو التالي: تعتبر جمعية في أحكام هذه القانون كل جامعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين لا يقل عددهم عن عشرة لغرض غير الحصول على ربح مادي.

ويتضح من التحديد الذي نص عليه القانون السالف الذكر تضمنه لعدد من الأبعاد تشكل في مجملها مفهوم الجمعيات الأهلية:

1- العمل التطوعي.
2- فترة زمنية محددة.
3- الأصل في العمل ليس الربح المادي.

---

(1) مروة محمد زايد صدقي، الدور الاجتماعي والاقتصادي لجمعيات التدريب المهني والأسر المنتجة في مصر في ظل سياسية الإصلاح الاقتصادي. دراسة تقويمية لمشروع الأسر المنتجة في مدينة القاهرة، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب، ص 7.

4- ممارستها لأنشطة تتصف بالطابع الخدمي في الغالب.
5- الالتزام بالنظام العام أو الآداب العامة

والحقيقة أن تلك المحددات تتقاطع كثيرًا مع محددات مفهوم المجتمع المدني، وهو مفهوم احتل مكانة مهمة في أدبيات العلوم الاجتماعية في السنوات الأخيرة نظرًا لما يثيره من قضايا وما يطرحه من إشكاليات في واقعنا العربي عامة.

وحتى نستوضح العلاقة بين مفهوم المؤسسات الأهلية ومفهوم المجتمع المدني نرى ضرورة أن نعرض لمفهوم المجتمع المدني لنتعرف على نقاط التماس التي تجمع بين المفهومين.

المجتمع المدني وعلاقته بالجمعيات الأهلية:

يعد مفهوم المجتمع المدني واحدًا من أهم المفاهيم التي حظيت بعناية الكثير من الباحثين والمفكرين في مختلف فروع العلوم الاجتماعية في السنوات الأخيرة، وربما يعود هذا الاهتمام في المقام الأول إلى أن هذا المفهوم يثير الكثير من الإشكاليات إن لم تكن مشكلات، فهو تقريبًا مفهوم يمس الكثير من جوانب الحياة في المجتمع من سياسي إلى ثقافي إلى اقتصادي، فضلاً عن أنه - خاصة في بلداتنا العربية يمثل واحدًا من التحديات الكبيرة التي توصف الواقع الديموقراطي ويتماس كثيرًا من ما يطرح من أفكار حول الأنظمة الحاكمة والعلاقة بين الحاكم والمحكوم.

ويعرف صادق العلوي المجتمع المدني بأنه «جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة من أجل تلبية الاحتياجات المحلية للمجتمعات المحلية وفي استقلال نسبي سلطة الدولة، وعن تأثير رأسمالية الشركات في القطاع الخاص، حيث يساهم في صياغة القرارات خارج المؤسسات السياسية ولها غايات نقابية كالدفاع عن مصالحها الاقتصادية والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الأدباء

والمثقفين والجمعيات الثقافية والأندية الاجتماعية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقًا لما هو مرسوم ضمن برامج الجمعية»[1].

ويعرف سعيد بنسعيد المجتمع المدني بأنه «كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع دون تدخل أو توسط بالحكومة»[2].

كما يعرفه محمد زاهي المغيربي بأنه «مجموعة من التنظميات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والخلاف»[3].

ويعرف منصور الجمري المجتمع المدني بأنه «مجموعة الأنشطة التي يقوم بها أفراد المجتمع في نطاق بعيد عن سيطرة وتحكم الدولة، وتعدد تلك الأنشطة لتشمل جميع قطاعات المجتمع وطبقاته واهتماماته، ومن ثم فالمجتمع المدني هو المجتمع الذي يتمكن أفراده من تكوين أعمالهم الجماعية وممارسة أنشطتهم بصورة مستقلة عن مؤسسات الدولة»[4].

ويتضح من التعريفات السابقة أن هناك أسس ثلاث ينهض بها المجتمع المدني وهي:

---

(1) صادق العلوي، الدولة والمجتمع في الوطن العربي، المؤسسة الدولية للأبحاث والنشر، بيروت، 2001، ص 256.

(2) سعيد بنسعيد وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص 79.

(3) محمد زاهر المغيربي، المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في لبيبا، مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة 1995، ص 5.

(4) منصور الجمري، المجتمع المدني. ما هو؟ أخذت هذه الدراسة من الموقع التالي:
www://vob.org/Arabic.lessons.lesson15.htm-1996

1- الطوعية أو الفعل الإرادي الحر: فالمشاركة الطوعية التي هي بالأساس الفعل الإرادي الحر أو الوعي، وفي ذلك يقول عزمي بشارة «أن المجتمع المدني يتكون بالإرادة الحرة للإرادة، ولذلك فهو غير الجماعات القرابية مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة، ففي الجماعة القرابية لا دخل للفرد في اختيار عضويتها، فهي مفروضة عليه بحكم المولد أو الإرث، والمجتمع المدني غير الدولة، التي تفرض جنسيتها أو سيادتها أو قوانينها على من يولدون أو يعيشون على إقليمها الجغرافي جون قبول مسبق منهم، وينضم الأفراد لتنظيم المجتمع المدني من أجل تحقيق مصلحة أو الدفاع عن مصلحة مادية أو معنوية»[1].

2- التنظيم الجماعي (المؤسساتية): فالمجتمع المدني مكون في الأساس من تنظيمات ومؤسسات تخرج عن نطاق السيطرة المباشرة من قبل السلطة الحاكمة، فالمجتمع المدني - يقول عزمي بشارة - «هو مجموعة من التنظيمات، كل تنظيم فيها يضم أفراد أو أعضاء اختاروا عضويته بمحض إرادتهم الحرة، ولكن بشروط يتم التراضي بشأنها أو قبولها ممن يؤسسون التنظيم أو ينضمون إليه فيما بعد، ولكن يبقى هناك تنظيمًا، وان هذا التنظيم هو الذي يميز المجتمع المدني عن المجتمع عمومًا، فالمجتمع المدني هو الأجزاء المنظمة من المجتمع العام»[2]

ويشير عنصر التنظيم هذا إلى فكرة «المؤسسية التي تطال مجمل الحياة الحضارية تقريبًا، والتي تشمل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية»[3]

---

(1) عزمي بشارة، المجتمع المدني. دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

(2) عزمي بشارة (مرجع سابق) ص 11.

(3) سعد الله أبو ريده، المجتمع المدني وحالة العالم الثالث، الدار الأشرفيه للطباعة والنشر ، عمان - الأردن، 1999، ص 11.

3- الركن الأخلاقي والسلوكي: ينطوي المجتمع المدني على ركن أخلاقي سلوكي، وقوام هذا الركن هو قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى حق الآخرين في أن يكوّنوا منظمات مجتمع مدني، تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية، والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين منظمات المجتمع المدني بعضها البعض وبينها وبين الدولة، بالوسائل السلمية والمتحضرة أي بقيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي.

ومن العرض السابق لمجموعة التعريفات التي قدمت في مفهوم المجتمع المدني، فضلا عن مكونات المفهوم، نستطيع أن نشير إلى بعض العناصر الأساسية في مفهوم المجتمع المدني:

1- العمل الإرادي الحر التطوعي.
2- الاستقلال عن سيطرة المؤسسة الرسمية (الدولة).
3- الارتباط بمصالح جماعات أو فئات محددة داخل المجتمع.
4- القبول بفكر الآخر بغض النظر عن الخلاف في المواقف والآراء والمصالح.

ومن هنا يمكن أن نفهم نقاط التماس الأساسية بين مفهوم المجتمع المدني ومفهوم الجمعيات أو المؤسسات الأهلية، فالجمعيات أو المؤسسات الأهلية ما هي إلا أحد أركان المجتمع المدني، أو أحدى مؤسساته، فالمجتمع المدني يشمل جميع المؤسسات المدنية غير الحكومية العاملة على خدمة قضايا أو جماعات أو فئات معينة داخل المجتمع وتشمل من ضمن ما تشمل النقابات والأحزاب السياسية والجمعيات النسوية والجمعيات الخيرية والجمعيات العاملة في مجال حقوق الإنسان وغيرها من المنظمات القائمة على العمل غير الحكومي.

مفهوم تنمية المجتمع

يعد مفهوم التنمية واحدًا من أكثر المفاهيم التي حظيت باهتمام كبير من قبل المشتغلين بالعلوم الاجتماعية، لا يقتصر الحال فقط على علم الاجتماع، بل يمتد إلى

علوم اجتماعية أخرى مثل علم الاقتصاد والسياسة، ويزداد الاهتمام بمفهوم التنمية في مجموعة البلدان التي يطلق عليها مسمى بلدان نامية أو كما صنفها البعض على أنها بلدان عالم ثالث، لقد مرت تلك البلدان بتجربة الاستعمار السياسي، وبداية من منتصف القرن العشرين، بدأت تلك الدول في الحصول على استقلالها السياسي، وبعد أن تمكنت تلك البلدان من الحصول على ذلك الاستقلال وجدت نفسها مثقلة بالكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، من هنا كان التفكير في البدء بتطبيق حزمة من الإجراءات والبرامج الهدف منها محاولة التغلب على تلك المشكلات، فضلا عن تحقيق مستوى من التقدم يتفق والأهداف التي تنشدها الأنظمة حديثة الاستقلال، من هنا جاء التفكير في التنمية كمفهوم وكعملية، الهدف منها تحقيق مستوى من التقدم والنهوض بالحياة داخل تلك البلدان في مختلف جوانبها، من هنا بدأت أدبيات التنمية تلقى رواجًا كبيرًا في البلدان الفقيرة، وأصبح اصطلاح البلدان النامية، متداولاً في أجندة الكثير من أروقة المؤتمرات والمنتديات التي عنيت بتحسين ظروف الحياة والارتقاء بها في تلك البلدان حديثة الاستقلال. من هنا أيضًا أصبحت التنمية بالنسبة لشعوب تلك البلدان قضية حياة أو موت، فإما النهوض من خلال برامج وترتيبات تستنهض كافة القوى والمقدرات التي تمتلكها تلك البلدان، أو الرضا ببقاء الحال كما هو عليه ومن ثم تظل تلك البلدان في تخلفها.

والحقيقة أن مراجعة الكثير من التعريفات التي قدمت لمفهوم التنمية، تكشف عن ملاحظة مهمة، وهي أن المفهوم قد طرأ عليه الكثير من التغيرات على طوال الفترة الممتدة من بداية القرن العشرين حتى العقد الأخير منه، تمثل هذا التحول أو التغير في التحول من التأكيد على الجانب الاقتصادي فقط في المفهوم، إلى الأخذ بالكثير من الاعتبارات الأخرى، بعضها اجتماعي وسياسي وثقافي وصحي وتعليمي ... الخ، بحيث لم يعد ينظر للتنمية على أنها فقط مجرد زيادة في نصيب الفرد من الناتج القومي، أو مجرد تحقيق نمو وارتفاع في هذا الناتج.

وسوف نسوق عددًا من التعريفات التي قدمت في تعريف مفهوم التنمية ثم نعرض لمفهوم تنمية المجتمع الريفي.

يرى إين هودج أن التنمية هي مجرد الزيادة في إجمال الدخل وزيادة البدائل المتاحة أمام الأفراد[1].

ويبدو من التعريف السابق التأكد على المكون الاقتصادي (متمثل في رأس المال) في تعريف التنمية، وقد أدى التركيز على استراتيجيات النمو الاقتصادي كنماذج للتغير إلى سلبيات أثرت على التنمية خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين «فقد جرى التقليد في معظم الكتابات الاقتصادية تحديد عنصر رأس المال بوصفه العنصر الدافع للتنمية، وبهذا أهملت كثير من العوامل التي تكمن أساسًا في البناء الاجتماعي والثقافي والسياسي الذي يتم في إطاره رسم سياسات التنمية وتنفيذها»[2].

وأما هذا التأكيد على تضمن مفهوم التنمية للكثير من العناصر الأخرى، تقع على الأهمية نفسها التي عليها المكون الاقتصادي المتمثل في رأس المال والإنتاج، بدأ العلماء والمفكرون بعملية مراجعة شاملة لتعريف التنمية، تأخذ في الحسبان القصور الذي كشف عنه الاقتصار على البعض الاقتصادي في المفهوم.

من هذا المنطق بدأ نظير للتنمية من منظور يختلف بدرجة كبيرة عن المنظور السابق الإشارة إليه، فالتنمية وفقًا للمنظور الجديد يقصد بها «تلك العمليات التي تبذل بقصد ووفق سياسة عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم سواء كانوا في مجتمعات محلية أو إقليمية»[3].

---

(1) مريم أحمد مصطفى، العوامل الاجتماعية المؤثرة في التنمية المحلية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التنمية المحلية في مصر، الإسكندرية، 1986، ص 3.

(2) مريم أحمد مصطفى (مرجع سابق) ص 4.

(3) عبدالمنعم شوقي، تنمية المجتمع وتنظيمه، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 43.

وفي الإطار نفسه يشير سمير نعيم إلى أن التنمية بوجه عام هي عملية تخطيط لتغير البناء الاجتماعي في الوقت نفسه عملية ديناميكية تهدف إلى تحقيق التقدم في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، بالاستخدام الكفء للموارد المجتمعية، كما أنها عملية يتم من خلالها اتخاذ الإجراءات الكفيلة التي تؤدي إلى استمرارية الفرص أمام الأفراد لتحسين طاقاتهم وقدراتهم[1].

أما إسماعيل صبرى عبدالله فيرى أن التنمية «هي تغيير كيفي أي نوعي في حياة المجتمع»[2]، ومن المنطلق نفسه يرى عبدالفتاح حجاج أن التنمية هي إحداث تغييرات إلى الأفضل في حياة الناس والمجتمعات وتحقيق التقدم لهم[3].

وعلى ذلك فإن التنمية لا تعني نموا فحسب أو مجرد زيادة في الإنتاج الاقتصادي في مجتمع معين، بل أنها تضمن إلى جانب العامل الاقتصادي - وهو عامل أساسي ورئيس في المفهوم - جوانب مختلفة من المجتمع، من اجتماعية وسياسية وثقافية وصحية وغيرها من الجوانب التي تتعلق بحياة الإنسان في المجتمع، ومن ثم فإن النظرة السليمة لمفهوم التنمية، لابد أن تكون نظرة شاملة كلية، تأخذ في الاعتبار كافة الأبعاد السابق الإشارة إليها، وعدم التركيز على البعد الاقتصادي، وهو تركيز استمت به مرحلة محددة من مراحل تطور المفهوم، وقت أن كان المعيار الاقتصادي هو الأساس الفاعل في قياس درجة تطور المجتمع وتقدمه.

---

(1) سمير نعيم أحمد، التحديات الاجتماعية للتنمية، المؤتمر الدولي الخامس للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث السكانية، القاهرة، 1978، ص 277.

(2) إسماعيل صبري عبدالله، ندوة الأهرام عن «حرب أكتوبر وحاجتنا إلى عقد اجتماعي » الأهرام، القاهرة، 1988، ص 15.

(3) عبدالفتاح حجاج، التنمية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، (د.ت) ص 13.

نتائج الدراسة

أولا: نتائج حول الأدوار التي تقوم بها المؤسسات في مجال خدمة البيئة

تعد قضايا البيئة من القضايا المهمة التي طرحت نفسها بقوة خلال السنوات الماضية، وذلك بالنظر إلى جملة التغيرات العالمية والمحلية التي صعدت من الاهتمام بالهم والبيئي وما يطرحه هذا الهم من مشكلات وقضايا، تعاني منها غالبية المجتمعات، وتتعاظم المعاناة في حالة البلدان النامية والفقيرة، نظراً لتزايد حدة المشكلات البيئية فيها من ناحية، وبالنظر إلى قلة الإمكانات المتاحة للتغلب على هذه المشكلات من ناحية أخرى، من هنا يمكن فهم العبء الملقي على عاتق الجمعيات الأهلية في الاهتمام بقضايا البيئة والمساعدة على حلها.

وفي هذا الصدد أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن 82.9٪ من إجمالي حجم العينة، أكدوا على أن الجمعيتين محل البحث تقومان بدور حقيقي في الحفاظ على البيئة. يتمثل هذا الدور في حل مشكلة القمامة، حيث أشار إلى ذلك 65.6٪ من إجمالي حجم العينة، أيضًا عمل ندوات التوعية الخاصة بالحفاظ على البيئة (25.5٪)، إلى جانب ذلك هناك نسبة أشارت إلى دور الجمعيتين تمثل في محاربة بعض العمليات المضرة بالبيئة، أيضًا تعليم المواطنين كيفية الاستفادة من هذه المخلفات في صناعة الأسمدة على سبيل المثال (4.1٪).

كما أوضحت النتائج أيضاً أن نسبة كبيرة من أفراد عينة الدراسة، أكدت على أن ما تقوم به الجمعيتان من أدوار تتعلق بالبيئة، يسهم بدور حقيقي وفعّال في الحفاظ على البيئة، حيث أشار إلى ذلك 96.6٪ من إجمالي الذين سبق لهم وأكدوا على قيام الجمعيتين بهذه الأدوار.

وعن كيفية حدوث ذلك أوضحت النتائج أن هذا الدور يتم من خلال قيام الجمعيتين بحث المواطنين على عدم تلويث البيئة المحيطة بها، حيث أشار إلى ذلك 60.7٪، كما أشار 17.9٪ إلى أن هذا الدور يتم من خلال توفير وسائل آمنة

للتخلص من القمامة، فضلا عن أن هناك 14.35٪ أكدوا على أن هذا الدور يتم من خلال تأكيد الجمعيتان على المخاطر الناجمة عن الممارسات المضرة بالبيئة. ويعني هذا أن الأدوار المختلفة التي تقوم بها الجمعيتين في الحفاظ على البيئة، تتعلق في الغالب بالدور التثقيفي أو رفع الوعي الخاصة بالبيئة في منطقة البحث.

كما كشفت النتائج أيضًا عن أن 68.6٪ من إجمالي العينة، أكدوا عن أنهم يقومون بأدوار وأنشطة بها علاقة بالبيئة. وتعكس هذه النتيجة أيضًا جانب مهم من جوانب دور الجمعيتين في الحفاظ على البيئة، حيث كشفت النتائج عن موقف الجمعيتين من الأدوار التي يقوم بها أفراد عينة الدراسة، والمتعلقة بالبيئة، كان إيجابيًا، فهناك 87.5٪ من إجمالي القائمين بهذه الأنشطة، أكدوا على أن موقف الجمعيتين كان مشجعًا لهم للقيام بهذه لأعمال.

وقد تنوعت هذه الأنشطة، ما بين المساهمة في التخلص من القمامة ومخلفات المواد الزراعية، بنسبة 27٪، هذا فضلا عن بعض الأنشطة والأدوار الأخرى، مثل: المساهمة في تشجير المنطقة، بنسبة 18.8٪، والمساهمة في تعبيد الطرق بنسبة 14.2٪.

وتبرز النتائج السابقة الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه مؤسسات العمل الأهلي في الحفاظ على البيئة والدفاع عن قضاياها، وهي مهمة جديدة يمكن أن تناط بها كافة مؤسسات المجتمع المدني، في الريف والحضر على وجه العموم.

ويعطي هذا الدور فكرة على مدى مرونة مؤسسات المجتمع المدني، هو مجتمع منفتح على كافة القضايا التي تثار حوله ومن خلاله، فهو ليس معنى فقط - كما قد يتصور البعض- بالقضايا ذات الطابع السياسي أو الاقتصادي بل أن قضايا أخرى، كقضايا البيئة مثلت بندًا أساسيًا في أجندة اهتمامات مؤسسات المجتمع المدني. فالمؤسسات الدولية العاملة في مجال البيئة والتي أشار الباحث إلى بعض منها سابقًا، مثل مؤسسة «السلام الأخضر»، مؤسسة «شركاء في الكون» وغيرها من المؤسسات البيئي العالمية، هي نموذج لمؤسسات المجتمع المدني ذات الصفة العالمية أو

الدولية، التي لا يقتصر نشاطها على دولة محددة أو مجتمع بعينة، بل هي معنية بقضايا البيئة على مستوى الكوكب الذي نعيش فيه.

ويعكس الاهتمام الظاهر من قبل مؤسسات المجتمع المدني في الدراسة الراهنة، بعض المؤشرات الإجرائية التي تم التأكيد عليها في تعريف المؤسسات الأهلية أو العمل الأهلي، مثل العمل التطوعي، وعدم استهداف الربح المادي، وممارسة أنشطة تتصف بالطابع الخدمي، وكل تلك مؤشرات تميز العمل الأهلي على وجه العموم، وسوف تتأكد هذه المؤشرات من خلال ما كشفت عنه النتائج من دور مؤسسات المجتمع المدني في مجتمع البحث في المجال الصحي والتعليمي كما سنرى.

ولا يختلف دور المؤسسات الأهلية في الحفاظ على البيئة، كما أوضحته النتائج في الدراسة الحالية كما أكدته الكثير من الدراسات، حول الدور الحيوي الذي تقوم به الجمعيات الأهلية أو مؤسسات المجتمع المدني في الحفاظ على البيئة والدفاع عن قضاياها، ففي دراسة عن دور المنظمات غير الحكومية في الحفاظ على البيئة، أكدت نتائجها على أن الأراضي، وظاهرة القضاء على الغابات، ومكافحة تلوث الهواء والماء، والعمل على ترشيد استهلاك المياه الصالحة للاستهلاك الآدمي، وغير ذلك من الأنشطة التي تندرج تحت مفهوم التنمية المستدامة، والمرتبطة أيضاً بالبعد البيئي[1].

ثانيا: نتائج حول دور المؤسسات الأهلية في الرعاية الصحية

لا تقل الأدوار التي تلعبها مؤسسات العمل الأهلي تقديم خدمات الرعاية الصحية، أهمية عن الأدوار التي تلعبها في مجال المحافظة على البيئة، بل أن العمل

(1) نبيلة حمزة، التنمية البشرية المستدامة ودور المنظمات الغير حكومية: حالة البلدان العربية: الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا (سلسلة دراسات التنمية البشرية: 12) ص ص 47-50.

الأهلي في المجال الصحي، يعد الأسبق تاريخيا، فتاريخ العمل الأهلي، يشير إلى أن خدمات الرعاية الصحية كان لها مكانة مهمة، بل هي بؤرة اهتمام العمل الأهلي، من هنا كان اهتمام الباحث أيضًا برصد الأدوار المختلفة التي تعلبها الجمعيتان محل البحث في مجال تقديم خدمات الرعاية الصحية.

وفي هذا الصدد أوضحت النتائج أن النسبة الغالبة من أفراد عينة الدراسة، أكدوا على أن الجمعيتين محل البحث، تقدمان خدمات تتعلق بالرعاية الصحية، حيث أشار إلى ذلك 85.7٪ من إجمالي حجم العينة. وكشفت النتائج الميدانية أيضًا عن تنوع هذه الخدمات، وتأتي في مقدمة هذه الخدمات الكشف عن الأمراض، حيث توجد بكل جمعية من الجمعيتين محل الدراسة، عيادة طبية أهلية، تقدم خدمات الكشف الصحي في عدد من التخصصات الطبية المختلفة، وقد أشار إلى هذه الخدمة 91.4٪ من إجمالي حجم العينة، يليها خدمة توفير الأدوية المختلفة من خلال الصيدلية الملحقة بالعيادة الطبية لكل جمعية، وقد أشار إلى ذلك 81.4٪، يليها خدمة تطعيم الأطفال والحوامل، وقد تم التأكيد على هذه الخدمة من قبل 55.7٪ من إجمالي العينة، وأخيرًا تأتي تقديم خدمات تنظيم الأسرة، بنسبة 34.3٪.

وفيما يتعلق بمستوى الخدمات الطبية المقدمة من خلال الجمعيتين، فقد أوضحت النتائج أن 36.7٪ من إجمالي الذين أكدوا تقديم الجمعيتين لخدمات صحية، أشاروا إلى أن هذه الخدمات جيدة، في حين أن 30٪ أشاروا إلى أنها متوسطة، بينما أكد 25٪ على أنها عادية. هذا؛ وقد أوضحت النتائج الميدانية أيضًا أن المقابل المادي الذي يتقاضاه العاملون بالجمعيتين محل البحث للخدمات الصحية التي يقدمانها، هو مقابل ملائم، حيث أشار إلى ذلك 76.6٪ من إجمالي حجم العينة. وهو مقابل تحصل عليه الجمعيتان في الغالب لتحسين مستوى الخدمات التي يقومان بتقديمها، ففلسفة الخدمة في الجمعيات الأهلية بوجه عام لا تقوم على الربح ، بل على الرعاية للمواطنين.

ويؤكد الدور الذي تقوم به المؤسسات الأهلية في تقديمها لخدمات الرعاية الصحية، على الفلسفة التي تنطلق منها هذه المؤسسات في عملها، وهو بدأ أو فلسفة الطوعية، فالهدف من إنشاء هذه المؤسسات، بعيد كل البعد عن تحقيق أرباح وككاسب مادية، فخدماتها موجهة نحو خدمة المجتمع، ففي المقام الأول، وهو ما يجعل عمل تلك المؤسسات قائمًا على مبدأ التطوع، وهو المبدأ الذي أكدته القوانين المنظمة لعمل هذه الجمعيات. ولا يختلف وضع المؤسسات الأهلية في هذه الدراسات عن وضع المؤسسات الأهلية في باقي أنحاء الوطن العربي، فالكثير من الدراسات والأبحاث التي أجريت عن العمل الأهلي، تؤكد على أن نشأة هذه المؤسسات وعمليها يقوم في المقام الأول على مبدأ الطوعية وعدم الارتباط بأي مكاسب مادية (مروة زايد، مرجع سابق (5-7)[1].

ثالثا: نتائج حول الخدمات التعليمية والتدريبية التي تقدمها المؤسسات الأهلية

أما عن دور المؤسسات الأهلية في تقديم خدمات تتعلق بالتعليم والتدريب، فقد أوضحت النتائج أن نسبة 90٪ من إجمالي حجم العينة، أكدوا أن الجمعيتين تقدمان خدمات ذات جوانب تعليمية. وهي نسبة كبيرة جدًا، تعكس الدور القوي الذي تقوم به الجمعيتان محل البحث في تقديم هذه النوعية من الخدمات.

وقد أوضحت النتائج تنوع الخدمات التعليمية التي تقدمها الجمعيتان، تأتي في مقدمتها فصول التقوية التي من خلالها يتم رفع المستوى التعليمي لطلاب المدارس، حيث أشار إلى ذلك 90.5٪، يليها قيام الجمعيتين بعقد ندوات ثقافية، بنسبة 87.4٪، ثم خدمة الاضطلاع من خلال وجود مكتبة بكل جمعية، حيث أشار إلى ذلك 82.5٪ وأخيرًا هناك الدورات التعليمية في الحاسب الآلي، بنسبة 27٪.

---

(1) مرزة زايد (مرجع سابق) ص ص 5-7.

وتعكس هذه النوعية من الخدمات الدور الفاعل الذي تقوم به الجمعية في مجال التعليم، فالخدمة الأولى (فصول التقوية) والتي تقدم بالمجان هي وباقي الخدمات الأخرى، تعد حلاً مهمًا تطرحه المؤسسات الأهلية في مواجهة مشكلة تدني مستوى التحصيل، ولا تقل الدورات التدريبية في مجال الحاسب الآلي، أهمية عن خدمة فصول التقوية، فمن الملاحظ أن سوق العمل في السنوات الأخيرة، يضع شرط إتقان مهارات الحاسب الآلي، كشرط أساسي لدخول هذا السوق، فغالبية الوظائف معرفة بمهارات وبرامج الحاسب الآلي، ومن ثم فإن قيام الجمعيتين بتقديم خدمة دورات الحاسب الآلي، يكسبهم مهارات، تجعلهم أكثر استعدادًا وقبولاً في سوق العمل الجديدة، وهو الأمر الذي يخفف من حدة مشكلة البطالة التي استفحلت بين الشباب في السنوات الأخيرة.

وما يؤكد على هذا الدور الفاعل للجمعيتين محل البحث في تقديم الخدمات التعليمية السابق الإشارة إليها، ما كشفت عنه النتائج من أن 90.5٪ من أفراد العينة الذين سبق لهم وأشاروا إلى أن الجمعيتين تقدمان خدمات تعليمية، أكدوا على أنهم استفادوا بالفعل من هذه الخدمات. كما أظهرت النتائج أيضًا المستوى الجيد للخدمات التي تقويم بها الجمعيتان في هذه المجال حيث أشار إلى ذلك 32.7٪ من إجمالي حجم العينة.

وفيما يتعلق بالخدمات التدريبية، فقد كشفت النتائج أن 70٪ من إجمالي حجم العينة، أكدوا على أن الجمعيتان تقدمان خدمات تتصل بالتدريب. أما عن نوعية هذه الخدمات، فقد أوضحت النتائج تنوع الخدمات التدريبية التي تقدمها الجمعيتين محل البحث، يأتي في مقدمة هذه النوعية من الخدمات التدريب على الحاسب الآلي، حيث أشار إلى ذلك 59.2٪، يليها التدريب على بعض المهن المتخصصة بنسبة 45.7٪، يليها التدريب على بعض أعمال الخياطة والتريكو للفتيات، بنسبة 44.9٪، وأخيرًا هناك التدريب على بعض الحرف اليدوية، بنسبة 26.5٪.

أما عن مدى استفادة جمهور البحث بالخدمات التدريبية المقدمة من قبل

الجمعيتان، أظهرت النتائج أن 65.3٪ من جملة الذين سبق لهم الإشارة إلى المعرفة بوجود هذه النوعية من الخدمات، يؤكدون على أنهم قد استفادوا بالفعل من الخدمات التدريبية التي تقدمها الجمعيتين.

كما أظهرت النتائج أن نسبة غير قليلة بلغت 30.6٪ أكدوا على جودة هذا التدريب، وأخيرًا أظهرت النتائج أيضًا، أن الجمعيتين لا يتلقيان أي مقابل مادي نظير هذه الخدمات.

رابعا: نتائج حول الدور التثقيفي والتنويري للمؤسسات الأهلية

يعد العمل الثقافي أيضًا، أحد أهم البنود الأساسية التي تهتم بها أجندة عمل الجمعيات الأهلية، فنشأة العمل الأهلي، مرتبطة بالدور الثقافي أو التنويري للجمعيات الأهلية محل البحث والدراسة، هذا الدور الذي يتجسد في كثير من المظاهرة منها الندوات الثقافية، التي تعد أحد أهم الأنشطة الثقافية التي تحرص على تقديمها الجمعيات الأهلية، فمن خلال هذه الندوات، تحاول منظمات المجتمع المدني، تحقيق رسالتها التنويرية. وقد أظهرت النتائج أن 53.4٪ من إجمالي حجم عينة الدراسة أكدوا أن الدمعيتين تقومان بعقد ندوات ثقافية.

وتتنوع الموضوعات التي اهتمت بها الجمعيتان محل البحث، يأتي في مقدمها الموضوعات الصحية المرتبطة بمخاطر الإدمان والمخدرات، حيث أشار إلى ذلك 71.1٪، يليها نسبة 36.4٪، إلى جانب ذلك هناك موضوعات أخرى لكنها حظيت بتقدير أقل، مثل الموضوعات الأدبية، بنسبة 16٪، والموضوعات الاقتصادية، بنسبة 10.2٪.

وقد اهتم الباحث أيضًا برصد التأثير الذي تمارسه هذه الندوات في جمهور الحضور، وقد كشف النتائج عن أن 52٪ أكدوا على أن هذه الندوات ذات تأثير على جمهور الحضور. أما عن طبيعة هذا التأثير، فقد كشفت النتائج أن تثقيف الناس بوجه عام، يأتي في المقدمة بنسبة 92٪، يليه تعريف الجمهور بالفكر الجماهيري،

حيث أشار إلى ذلك 85.6٪، يليه توعية الجمهور بمخاطر المشكلات المختلفة مثل الإدمان والإرهاب، حيث أشار إلى ذلك 41.7٪، وأخيرًا يأتي تعريف الجمهور بالقضايا السياسية، بنسبة 29.45٪.

وتكشف هذه البيانات عن الدور الحيوي الذي تلعبه المؤسسات الأهلية فيما يتعلق بالدور الثقافي في المجتمع الذي تعمل من خلاله، وهو الدور الذي اكتمل من خلال وجود مكتبة بكل جمعية من الجمعيتين محل البحث، حيث أشار إلى ذلك 57.1٪ من إجمالي حجم العينة.

وعلى الرغم من أن النتائج التي خلصت إليها الدراسة الحالية فيما يتعلق بالدور التثقيفي أو التنويري للجمعيتين محل البث، تظهر بساطة هذا الدور، إلا أن ذلك لا يمنع القول بأنه دور فاعل ومهم في ضوء الظروف المجتمعية التي تحيط بنطاق عمل الجمعيتين من ناحية، وأهمية وحاجة المجتمع الفعلي لهذه الأدوار من ناحية أخرى، خاصة في ضوء تزايد حدة المشكلات التي طفت على الساحة في المجتمعات في السنوات الأخيرة، وهو الأمر الذي يجعل من الدور التثقيفي والتنويري لتلك المؤسسات دور مهم وحيوي في الوقت نفسه، خاصة في ضوء ما كشفت عنه نتائج الدراسات السابقة من أن للجمعيات الأهلية دورًا مهمًا في مواجهة الكثير من المشكلات التي تواجه الشباب والأسرة عمومًا.

خامسًا: نتائج حول المشكلات التي تعوق عمل المؤسسات الأهلية

إلى جانب اهتمام الباحث برصد الأدوار المختلفة التي تقومك بها مؤسسات العمل الأهلي، من خلال دراسته الميدانية، اهتم الباحث أيضًا بالتعرف على نوعية المشكلات التي تعوق عمل الجمعيتين.

وفي هذا الصدد أظهرت النتائج أن 66.6٪ من إجمالي حجم العينة، أمدوا على أن هناك مشكلات تعوق عمل الجمعية. وتلك نسبة عالية تتعدى نصف حجم عينة البحث، أما عن نوعية، فقد أظهرت النتائج أن هناك نوعين من المشكلات تعوقان

عمل الجمعيتين، يأتي في الترتيب الأول المشكلات المادية بنسبة 90.1٪، يليها المشكلات الإدارية بنسبة 55.4٪.

وفيما يتعلق بالمشكلات المادية كشف النتائج أن ضعف الموارد المالية للجمعيتين، يأتي في مقدمة هذه النوعية من المشكلات بنسبة 76.2٪، يليها عدم وجود تمويل كاف لمشروعات الجمعية المختلفة، بنسبة 15.2٪، ثم عدم وجود تمويل كاف لمشروعات الجمعية المختلفة، بنسبة 15.2٪، ثم عدم حرص الجمهور على دفع الاشتراكات، بنسبة 10٪، وأخيرًا تأتي مشكلة قلة الدعم الذي تحصل عليه الجمعيتان من الدولة والأهالي، بنسبة 7.6٪.

أما المشكلات الإدارية فقد أظهرت النتائج تنوعها أيضًا، يأتي في مقدمتها مشكلة عدم خضوع أنشطة الجمعيتين لضوابط محددة، حيث أشار إلى ذلك 53.4٪، يليها مشكلة عدم وجود مسئولين دائمين بمقر الجمعيتين، حيث أشار إلى هذه المشكلة 32.65٪، وأخيرًا هناك مشكلة صعوبة الاتصال بالمسئولين عن العمل بالجمعيتين، بنسبة 14٪.

وإلى جانب اهتمام الباحث برصد المعوقات المادية والإدارية التي تعرقل عمل الجمعيتين، اهتم أيضًا بالتعرف عما إذا كانت هناك معوقات مجتمعية تعوق عمل الجمعيتين، وهو ما كشفت عنه نتائج الدراسات الميدانية، حيث أشار 65.1٪ من إجمالي حجم العينة إلى أن هناك بالفعل معوقات اجتماعية تعوق عمل الجمعيتين. كما أوضح النتائج تعدد هذه المشكلات، يأتي في مقدمتها عدم الوعي من قبل المواطنين بأهمية العمل الأهلي، أشار إلى هذه المشكلة، 70.6٪ من إجمالي الذين سبقوا بالإشارة إلى وجود هذه المشكلات، يليها مشكلة عدم الإقبال أو ضعف الإقبال على العمل التطوعي، أشار إلى ذلك 17.6٪. وتعكس تلك النتائج التي كشفت عنها الدراسة الحالية، فيما يتعلق بالمشكلات التي تعوق عمل الجمعيتين محل البحث، الأوضاع العامة التي تميز حالة مؤسسات المجتمع الليبي.

وسواء كانت هذه المشكلات إدارية أو اقتصادية، أو مجتمعية، فإن المحصلة النهائية أن منظمات ومؤسسات المجتمع المدني، تعمل في ظل ظروف معوقة للعمل الأهلي بوجه عام، خاصة وإن هذا العمل، كما سبق التأكيد، لا يستهدف الربح، والعاملون في مجال هذه المؤسسات، لا يسعون من وراء عملهم هذا تحقيق أي مكاسب، ومن ثم فإن وجود مثل هذه المعوقات، يضاعف من حدة المشكلات والأعباء المفروضة على عمل تلك المؤسسات.

obeikandl.com